S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/612
27 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تلاحظ إندونيسيا باهتمام التوقيت الملائم الذي قدم فيه تقرير الأمين العام عن مسألة تيمور الشرقية (S/1999/595)، وفقا للفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٦ (١٩٩٩). وخلال الزيارة التي قام بها فريق التقييم التابع للأمم المتحدة لتيمور الشرقية، والتي أعد التقرير على أساسها، لم تدخر إندونيسيا جهدا في التعاون التام مع الفريق، بما في ذلك توفير التسهيلات الضرورية لنشر بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية المقترح إنشاؤها. ومن الجدير بالملاحظة أن النتائج التي توصل إليها الفريق قد أقرت بما قدمته حكومة إندونيسيا في هذا الصدد من تعاون رحب ومثمر.

وفي الوقت الراهن، تمتنع إندونيسيا عن إبداء ملاحظات مفصلة على تقرير الأمين العام. بيد أنها تود الإشارة إلى بعض الجوانب.

(أ) فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع، يقدم التقرير سالف الذكر صورة غير متوازنة للواقع السائد. فمن قبيل التضليل ذكر أن الحالة الأمنية في تيمور الشرقية ناشئة عن استمرار أعمال عنف وتخويف يرتكبها قطاع واحد من المجتمع دون غيره. والحقيقة هي أن هذا العنف صادر عن الجانبين. فعلى سبيل المثال، لم يشر التقرير إلى قتل أربعة جنود من أصلي تيمور الشرقية في ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٩ في مقاطعة لولوتي في بوبونارو وذلك في كمين نصبته العناصر المناهضة للاندماج. ووقعت أيضا عملية قتل وحشية قتل فيها جندي بالفأس في مقاطعة بوكاو داخل منزله وفر الجناة بعد أن أمطروا الحي السكني بوابل من الطلقات وأضرموا النيران في ثلاثة منازل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالات أعمال التخويف والمضايقة والعنف التي تقوم بها العناصر المناهضة للاندماج ضد المدرسين والممرضات والأطباء موثقة بشكل جيد، وهي بذلك تعطل الخدمات التي تمس الحاجة إليها المقدمة من هذه الفئات في تيمور الشرقية. وليس هذا تبريرا أو التماس ذريعة لارتكاب أي طرف من الأطراف لهذه الأعمال لأنها غير مقبولة في أي حال من الأحوال. ولكن ذلك مجرد وصف للوقائع، ومن نافلة القول إنه ينبغي تأكيد الإقرار بهذه الحقيقة، حيث أن تقديم تقرير متوازن يعد أمرا حاسما لإحراز تقدم في خلق مناخ يفضي إلى إجراء عملية استطلاع الرأي الشعبي.

(ب) وعلاوة على ذلك، ترفض إندونيسيا الادعاءات التي يعوزها الدليل القائمة على معتقدات المراقبين، الذين لا يمكـــن التحقق من مصادر معلوماتهم، والتي تلمح إلى قبول عناصر من الجيش الإندونيسي

270599 270599 99-15740

للأعمـــــال التي تقوم بها ما تسمى بالميليشيات. وهناك الآن عدد كبير من موظفي الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لذا فإن التقرير ينبغي أن يكون مستندا إلى ما لديهم من معلومات وليس إلى معتقدات ما يسمى بالمراقبين. وتعتبر إندونيسيا هذه الاتهامات جد خطيرة، وينبغي عدم تقديمها بسهولة. والتزام حكومة إندونيسيا باتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ لا لبس فيه وهي عازمة على العمل على تنفيذ تلك الاتفاقات بنجاح. ومن الأدلة أيضا على عزم الحكومة الإندونيسية الجاد على الوفاء بالتزامها إنشاء فرقة عمل خاصة على المستوى الوزاري في ١١ أيار/ مايو ١٩٩٩، لرصد عملية استطلاع الرأي الشعبي التي ستجري تحت رعاية الأمم المتحدة وكفالة إجرائها بأمان وسلام. ويرأس فرقة العمل هذه الوزير المنسق للشؤون السياسية، ويشترك في عضويتها وزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير الدفاع/ قائد القوات المسلحة، ووزير العدل، ورئيس الشرطة الوطنية، ورئيس وكالة تنسيق الاستخبارات الوطنية.

(ج) وكما هو معروف جيدا، أنشئت لجنة السلام والاستقرار في ديلي، في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩، استجابة للحاجة إلى كفالة بيئة ملائمة لإجراء استطلاع الرأي الشعبي. ومن ثم، فإن من قبيل التضليل تقديم سيناريو، يصور، على النحو الوارد في التقرير المذكور المقدم من الأمين العام، أن الجماعات المناهضة للاندماج عاجزة عن المشاركة بحرية في اللجنة. وفي هذا الصدد، من الجدير بالملاحظة أن السيد علي العطاس، وزير الخارجية، عقد اجتماعا في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ مع الجماعات المؤيدة للاندماج والمناهضة له على حد سواء لشـــرح فحوى الحكم الذاتي الواسع النطاق على النحو الوارد في اتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩، وكذلك لتوفير الفرصة لكل من الجانبين للإعراب بحرية عن آرائه. ولم يكن لديهما تخوف من حضور ذلك الاجتماع.

وفي الوقت ذاته، ما برحت الحكومة الإندونيسية تؤيد عقد اجتماع للمصالحة فيما بين شتى شرائح المجتمع في تيمور الشرقية، على النحو الذي اقترحه أسقف ديلي، لتشجيع التواؤم والتعاون، ومن ثم الإسهام في توفير بيئة يعمها الهدوء والسلام في تيمور الشرقية.

إن هذه الجهود التي تبذلها إندونيسيا تعكس دعمها الراسخ لحسن سير عمل الولاية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة وتنفيذها بنجاح في تيمور الشرقية.

وتطلب إندونيسيا أن يراعي مجلس الأمن ما جاء في هذه الرسالة والتعاون الرحب والمثمر المقدم من حكومة إندونيسيا مثلما اعترف بذلك الأمين العام في تقريره.

وسأقدر كل التقدير تفضلكم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مكارم ويبيسونو
السفير
الممثل الدائم

- - - - -